

هل يستطيع بايدن بناء طريق حرير «ديمقراطي» يحاصر الصين

تبذل الولايات المتحدة جهوداً لتطبيق نفوذ الصين المتنامي والذي لم يعد مقتصرًا على أوروبا والشرق الأوسط، بعد أن اخترقت مبادراتها كل التحفظات لقيادة الاقتصاد العالمي. ولذلك بدأت إدارة جو بايدن في حشد حلفائها من أجل بناء طريق حرير أميركي قد يجعل الجميع أمام مواجهة مفتوحة تعيد إلى الأذهان الحرب الباردة بين الأميركيين والسوفييت.

واشنطن - تريد الولايات المتحدة مواجهة معضلة من الحجم الثقيل اسمها «مبادرة الحزام والطريق الجديد»، فهي ليست أكثر جهود الاستثمار الصينية طموحا على مدار التاريخ فقط، بل تعتبر خطة شاملة لإعادة توازن القوى في العالم، لكن الأدوات التي تطرحها الإدارات الأميركية المتعاقبة منذ 2013 قد لا تؤتي نتائج ملموسة.

ورغم أن المبادرة الصينية اكتسبت زخما حتى مع قيود الإغلاق المنجزة عن الأزمة الصحية، لكنها لا تزال تواجه تحفظات من الأميركيين وحلفائهم الأوروبيين، بسبب ما يعتبرونه استرجاعا لتكتيكات سياسيا مغلفا بالاستثمارات والمبادلات التجارية، للدول التي تقع في مجرى هذا الطريق، وبالتالي جعلها تقع في فخاخ الديون عندما تفتح أبوابها لمشاريع بكن الاستراتيجية.

عوامل نجاح خطة بايدن

- توظيف موارد المؤسسات الأميركية لتحريك الدول الواقعة في برائن الصين المالية
- الاستفادة من انتهاكات الصين لمعايير الإفراض الدولية ضدها
- توظيف انتهاكات الصين وحلفائها في مجال الحريات وحقوق الإنسان
- تسليط الضوء على الفساد، الذي تنطوي عليه خطة طريق الحرير الصينية

وكثف وزير الخارجية الصيني وانغ يي منذ ذلك الحين الاتصالات مع الدول، التي تواجه مع الغرب بدء بقاء سيجري لافروف وزير الخارجية الروسي، الذي زار الاثنين الماضي جنوب الصين. وشكل اللقاء فرصة للبلدين للتشديد على عدم وجود شكل واحد فقط للديمقراطية. وواصل لافروف جولته في تركيا وإيران والسعودية حيث حصل على دعم ولي العهد الأمير محمد بن سلمان للسياسة الصينية في شينجيانغ في شمال غرب الصين. والسبب الماضي، وقع وانغ يي في طهران اتفاق تعاون استراتيجي وتجاري على 25 عاما بين البلدين مع نظيره الإيراني محمد جواد ظريف.

وفي الجانب الأميركي كان بايدن استيق لقاء انكويديج ليعقد قمة عبر الإنترنت مع الهند واليابان وأستراليا في إطار تحالف «كواد» الرباعي غير الرسمي الذي يهدف إلى إيجاد نقل مواز للنفوذ الصيني في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وتعليقا على ذلك يقول هوا بو إن الصين تجد نفسها أمام «سياسة تطويق متعددة الأشكال» تنفذها واشنطن على الصعيد الاستراتيجي والتكنولوجي والتجاري. هذا التهديد الثلاثي لا يشكل التحالف مع روسيا وإيران وكوريا الشمالية ثقلا موازيا.

ويقول خبير الشؤون الصينية جان-بيار كاجيستيان من الجامعة المعمدانية في هونغ كونغ إنه «نتجه إلى نظام القطبين وحرب باردة جديدة بين، من جهة الأختيار (الأنظمة الديمقراطية والغرب) والأشراق (الأنظمة الدكتاتورية والصين وروسيا وإيران وكوريا الشمالية».

ويضيف «ثمة وحدة صف قوية للأنظمة الديمقراطية حول شينجيانغ وهونغ كونغ وحقوق الإنسان في الصين، والجديد بالنسبة إلى الولايات المتحدة هو أنها تفضل مواز نفوذ الصين».

وفي دلالة رمزية على ذلك رافق دبلوماسيو 26 دولة الاثنين الماضي زميلهم الكندي إلى المحكمة في بكين حيث يحاكم في

وفي خضم التوتر الغربي مع الصين يسبق أقلية الأيوغور المسلمة في منطقة شينجيانغ في شمال غرب الصين، ورد بكين بعقوبات على شخصيات غربية، اقترح الرئيس الأميركي جو بايدن خلال اتصال مع رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون ليل الجمعة الماضي أن تطلق الدول «الديمقراطية» مبادرة منافسة لمشروع الحزام والطريق الصيني للاستثمار في البنى التحتية.

ويؤكد المحلل السياسي المستقل هوا بو أنه بوضع الدفاع عن الحريات في أعلى سلم أولياته خلافا لسلفه دونالد ترامب، يكون جو بايدن يصدد كسب رهانه في إعادة اللحمة بين الأنظمة الديمقراطية في المجتمع لولايات المتحدة وحلفائها الغربيين. وهذا رمز للتضامن بين الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين. ومع ذلك، ولكي تكفل الاستراتيجية الأميركية بالنجاح في مواجهة العماق الصيني، يرى محللون أنها يجب أن تتكون من عناصر أساسية، أولها التوظيف المتكثف لوكالات المؤسسات الأميركية لتحريك الدول الواقعة في برائن الصين المالية، وثانياً الاستفادة من انتهاكات الصين لمعايير الإفراض الدولية ضدها، وثالثاً، توظيف انتهاكات الصين وحلفائها في مجال الحريات وحقوق الإنسان وأخيراً تسليط الضوء على الفساد، الذي تنطوي عليه خطة طريق الحرير الصينية.

ويستعيد الأميركيون والصينيون منذ لقاتهما المصوم في الاسكا، إلى تعزيز تحالفاتهما، واشنطن مع حلفائها الأوروبيين والآسيويين، وبكين مع إيران وكوريا الشمالية. وكان اللقاء الأول في عهد بايدن، ال إلى تدهور متعدد الاتجاهات في العلاقة بين الصين والغرب ولاسيما أوروبا التي كانت أبتقت على تواصل نسبي مع بكين في ظل إدارة دونالد ترامب.

ويقول خبير الشؤون الصينية جان-بيار كاجيستيان من الجامعة المعمدانية في هونغ كونغ إنه «نتجه إلى نظام القطبين وحرب باردة جديدة بين، من جهة الأختيار (الأنظمة الديمقراطية والغرب) والأشراق (الأنظمة الدكتاتورية والصين وروسيا وإيران وكوريا الشمالية».

ويضيف «ثمة وحدة صف قوية للأنظمة الديمقراطية حول شينجيانغ وهونغ كونغ وحقوق الإنسان في الصين، والجديد بالنسبة إلى الولايات المتحدة هو أنها تفضل مواز نفوذ الصين».

وفي ضوء ذلك يعتقد تانتشوم أن مثل هذا الجهد، المتجر في المبدأ القانوني والمرونة الكافية لاستيعاب السياسة الواقعية وتحفيزها، هو ما ينبغي على الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي اعتماده.

أين سترسم الخطوط في شرق المتوسط

مراوغات تركيا وضعت المنطقة في عين عاصفة جيوسياسية



معضلات الميدان تخالف حسابات السياسة

ويقول تانتشوم إنه بدلا من ذلك وجدت تركيا شريكا دوليا ترسم معه خارطتها الخاصة. ففي 2019 وقعت انقره اتفاقا بحريا مع الحكومة الليبية في طرابلس، والتي انشأت خارطة تحدد منطقة بحرية قصوى لتركيا من خلال حرمان أي من الجزر اليونانية من جرف قاري أو منطقة بحرية أوروبية.

وحددت الاتفاقية خطا على مسافة 18.6 ميلا بحريا يقسم المنطقة البحرية بين تركيا وليبيا، وستكون خارطة تركيا باطلة تحت أي ظرف من الظروف، لأن جزيرة كريت اليونانية التي تبلغ مساحتها 3219 ميلا مربعا ستولد بلا شك منطقة بحرية خاصة باليونان في وسط تلك المساحة المحددة.

وقد حول المازق حول هاتين الخارطتين شرق المتوسط إلى عين عاصفة جيوسياسية، ولذلك يرى تانتشوم أنه يتعين على انقره وأثينا التراجع عن مطالبهما القصوى. وإذا تحقق ذلك فإن إصران تقدم بشأن النزاع على الحدود البحرية يمكن أن يؤهل المفاوضات المتوقفة بشأن خطة إعادة توحيد قبرص. وإذا لم يتم ذلك فإن الأزمة المتصاعدة قد تعصف بالمنطقة.

وعلى الرغم من أنه لا يمكن للولايات المتحدة أو الاتحاد الأوروبي رسم خط في شرق البحر المتوسط وفرض حل على تركيا واليونان إلا أن التوترات المتصاعدة بين انقره وأثينا أصبحت غير محتملة بالنسبة إلى عمل حلف الناتو وبروكسل.

ولفهم كيفية رسم الحدود ينبغي للجانبين أن ينظرا إلى حل نزاع بحري مماثل بين الدولتين المجاورتين بنغلاديش وميانمار. وعلى الرغم من أن خليج البنغال قد يبدو بعيدا عن شرق المتوسط إلى حد ما فإن المنطقتين الجريتين غنيتان بموارد الغاز الطبيعي والبحرية، مما يضاعف المخاطر الجيوسياسية العالية.

وتجد نظير جزيرة كاستيلوريزو، التي تقع في قلب النزاع الحدودي بين تركيا واليونان، في خليج جزيرة سانت مارتين في البنغال. وتعد هذه الجزيرة التي تبلغ مساحتها 14 ميلا مربعا موطنا لأربعة آلاف نسمة، وهي أقصى نقطة في جنوب بنغلاديش. كما أن الجزيرة، وهي نقطة ساخنة سياحية بسبب شعابها المرجانية وشواطئها، تقع على بعد خمسة أميال من ساحل ميانمار. وكجزء من الأراضي البنغالية القريبة من ساحل ميانمار مارست جزيرة سانت ونزل كاستيلوريزو اليونانية أصغر من سانت مارتين، لكنها أقرب إلى الساحل التركي. واجتاحتها السياح بعد فيلم «الأبيض المتوسط» الذي صدر في 1991. وهي موطن لأكثر من 500 شخص، وتبدو مهمة في تحديد الحدود البحرية بالقرب من شواطئ تركيا.

وعلى عكس الخصوم في شرق البحر المتوسط عرضت بنغلاديش وميانمار نزاعهما على المحكمة الدولية لقانون البحار. ورفضت المحكمة، التي أصدرت حكمها في مارس 2012، حجة ميانمار، التي استخدمت منطقا مماثلا لذلك المتبع في رسم خارطة تركيا. فقد رأت المحكمة أن جزيرة سانت مارتين كانت مأهولة بالسكان ويمكنها

وتنشر الملفات الخلافية بين تركيا والاتحاد الأوروبي في ما يتعلق بتحديد مناطق الصلاحية البحرية في شرق البحر المتوسط، والتي تمتد تداعياتها إلى حلف الناتو، الكثير من اللغط الذي لا ينتهي. فرغم الركوز إلى التفاوض بشكل ودي من أجل التوصل إلى وجهة نظر مشتركة لترسيم الحدود ووضع حد للنزاع المستمر فإن اللجوء إلى المحكمة الدولية قد يكون آخر الحلول التي قد تجعل انقره في موقف مرجح.

لندن - أصبح الصراع المتصاعد بين تركيا واليونان في شرق المتوسط، والقائم على نزاع قديم على الحدود البحرية، كابوسا جيوسياسيا بالنسبة إلى حلف شمال الأطلسي (الناتو) والاتحاد الأوروبي.

تظل المسألة المطروحة بالنسبة إلى تركيا الحدود البحرية لخارطة إشبيلية المعترف بها من قبل الاتحاد الأوروبي في شرق المتوسط. وقد صاغتها جامعة إشبيلية بعد دراسة بتكليف من الاتحاد الأوروبي، ورسمت حدود اليونان وقبرص القصوى على حساب تركيا باعتماد ساحل كل جزيرة يونانية مأهولة مهما كانت صغيرة أو قريبة من الساحل التركي.

وكان من المثير للجدل استخدام خارطة إشبيلية لكاستيلوريزو، وهي جزيرة صغيرة جدا على بعد ميل واحد فقط من الساحل التركي، في تحديد الحدود البحرية بين اليونان وتركيا.

وقد اتبعت خارطة إشبيلية المادة 121 من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار التي تؤكد أن ساحل جزيرة يمكن أن يشمل سكن إنسان أو حياة اقتصادية ما يولد جرفا قاريا ومنطقة اقتصادية خالصة، مثل الأراضي الساحلية. ومع ذلك تنص اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار أيضا على مبدأ الإنصاف.

كما أن السوابق القضائية الدولية القائمة عليها تخلق إمكانية إلغاء المادة 121 عندما يؤدي تطبيقها إلى انتهاك لا مبرر له على منطقة بحرية مرتبطة بساحل بري رئيسي. ولم تنتهج انقره هذا الخط لتعديل خارطة إشبيلية لأنها لزاعهما الحدودي البحري قبل فوات

ميرق الصراع على الحدود بين تركيا واليونان نسج أوروبا ويضعف تضامن حلف شمال الأطلسي، ويحتاج الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة إلى رسم الخط الفاصل مع انقره وأثينا بشأن نزاعهما الحدودي البحري قبل فوات

الغاز يوجج النزاع حول الحدود البحرية



مايكل تانتشوم
التوترات بين انقره وأثينا أثرت على الناتو والاتحاد الأوروبي



المصادر: اتفاقية مونتيفيو، باي، الحكومات اليونانية والتركية والديمقراطية، الاتحاد الأوروبي، المعهد البحري الفرنسي